



السادة منظمة العفو الدولية "امنستي" المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

تعرض كل من الرفيق ورد نبيل عبد الرحيم العلان حامل الرقم الوطني (9961078781)، والرفيق محمد عامر مصباح بيظو حامل الرقم الوطني (2000744959)، والرفيق الطالب الجامعي قيس عيسى علي دعاس حامل الرقم الوطني (2000551769) للتوقيف من قبل الاجهزة الأمنية يوم الثلاثاء الموافق 10 نيسان 2025، خلال فعالية شعبية أقيمت في العاصمة عمان، كانت تعبر عن التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة وفلسطين عموماً، الذي يرتكب الكيان الصهيوني بحقه جرائم الإبادة الجماعية منذ اكثر من ستة عشر شهراً والموثقة بالصوت والصورة أمام أعين العالم، وللمطالبة بقطع كل أشكال العلاقات معه والدعوة لمقاطعته وحصاره.

حيث أن كل من الرفاق محمد عامر مصباح بيظو وقيس عيسى علي دعاس موقوفين حتى الآن بتهمة تجمهر غير مشروع والمنظور أمام المحكمة الجزائية في عمان، والرفيق ورد نبيل عبد الرحيم العلان كان موقوفاً بقرار إداري من محافظ العاصمة دون إسناد تهم له، وتم الإفراج عنه مساء أمس بكفالة.

نعتبر أن هذا الاعتقال هو إجراء تعسفي ، يشكل تعدياً صارخاً على حرية الرأي والتعبير التي كفلها الدستور وفق منطوق المادة (15) البند (1) التي تنص على " تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير .." ، كما يأتي هذا التوقيف في لحظات تاريخية يعبر فيها شعبنا الأردني وقواه الحية بكافة قطاعاته عن دعمه لمقاومة الشعب الفلسطيني المشروعة في مواجهة الاحتلال الصهيوني وجرائم الإبادة التي يرتكبها يومياً، ورفضه الحازم للاستهداف الكيان الصهيوني المعلن والسافر للأردن بأطماعه التوسعية والاستعمارية.

نؤكد في هذا المقام على تمسك حزينا بحقه وحق أعضائه وأنصاره بالعمل تحت سقف الدستور والقانون، ونجدد رفضنا لكل أشكال التضيق والضغط والتخويف ومن ضمنها التوقيف والاعتقال، حيث تم زج رفاقنا الثلاث في سجن ماركا وتم رفض كل طلبات التكفيل التي تم تقديمها بشكل يومي تقريباً من قبل محامي



الدفاع في لجنة الحريات المنبثقة عن نقابة المحامين (تم قبول كفالة الرفيق ورد العلان فقط، مساء أمس الثلاثاء).

وتأتي هذه الإجراءات التعسفية بهدف الضغط النفسي عليهم وعلى ذويهم، فمنهم الطالب الذي قد يفقد حقه في الفصل الدراسي وما يترتب من أعباء على أسرته، والعامل المستخدم الذي قد يفقد عمله ومصدر رزقه، وما يترتب على ذلك من آثار، ويؤدي إلى منعهم من ممارسة حقوقهم والقيام بواجبهم كما هو حق وواجب كل مواطن أردني في التعبير بالوسائل السلمية التي يكفلها الدستور والقانون دفاعاً ودعماً وتعبيراً سلمياً عن التضامن مع الشعب الفلسطيني وحرصه على منعة الأردن من الخطر الصهيوني.

نأمل منكم، ومن السادة في منظمة العفو الدولية "امنستي" ودورها في الدفاع عن الحقوق التي كفلها الدستور والقانون للمواطنين، والدفاع عن حقوق الإنسان التي كفلتها المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها والتزمت بها الدولة الاردنية، من أجل القيام بما ترونيه مناسباً وضرورياً للإفراج الفوري عن الرفيق محمد عامر مصباح بيظو، والرفيق قيس عيسى علي دعاس.

وتقبلوا بقبول فائق الاحترام

د.سعيد ذياب

الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني

عمان في 23 نيسان 2025